

برميل النفط الكويتي يرتفع 37 سنتا ليستقر عند مستوى 110,07 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 37 سنتا ليستقر عند مستوى 110,07 دولارا للبرميل في تداولات الجمعة الماضية مقارنة بـ 109,70 دولارا للبرميل في تداولات يوم أمس الأول. وتلقي التطورات بشأن الضربة العسكرية المحتملة ضد سورية بظلالها على المشهد في اسواق النفط العالمية متأثرة بتصريحات كبار المسؤولين السياسيين حيث يخشى المستثمرون من أن تؤدي هذه الضربة إلى صراع أوسع في الشرق الأوسط الذي يرضخ ثلث النفط العالمي.

سجلت 11,72 مليار دينار

انخفاض بـ 3,5% في الميزانية المجمعة

لشركات الاستثمار في 2012/2013

الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية (بالمليون دينار)		البيانات
الموجودات	2012/2011	الارصدة في نهاية السنة 2013/2012
نقد وأرصدة لدى البنوك المحلية	571,5	378,4
تمويل العملاء	1111,2	952,3
الاستثمارات المحلية	3351,1	3044,5
الاستثمارات المالية	2801,0	2570,6
الاستثمارات غير المالية	550,1	473,9
الموجودات الأجنبية	5626,7	5662,1
الموجودات الأخرى	1489,9	1691,3
الموجودات = المطلوبات	12150,4	11728,6
المطلوبات	2012/2011	الارصدة في نهاية السنة 2013/2012
حقوق المساهمين	4562,6	4340,9
التمويل من المقيمين	3122,4	2760,6
السدادات وصكوك التمويل	266,3	244,6
المطلوبات الأجنبية	2512,1	2621,8
المطلوبات الأخرى	1687,0	1760,7
عدد الشركات	95	92

المصدر: بنك الكويت المركزي

الى نحو 2760,6 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2013/12، مقارنة بنحو 3122,4 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2012/11، ويعزى الانخفاض المذكور الى الانخفاض في كل من رصيد التمويل المقدم من البنوك المحلية بما قيمته 237,6 مليون دينار ونسخته 10,7٪، ورصيد التمويل المقدم من المؤسسات المالية المحلية بنحو 92,1 مليوناً وبنسبة 15,2٪، ورصيد التمويل المقدم من مؤسسات غير مصرفية بنحو 22,2 مليوناً وبنسبة 28,5٪، ورصيد التمويل المقدم من الحكومة بنحو 9,9 ملايين وبنسبة 13,2٪ خلال السنة المذكورة، مقارنة بالسنة المالية السابقة 2012/11.

2 - ارتفع رصيد اجمالي المطلوبات الأجنبية بنحو 109,7 ملايين دينار ونسبته 4,4٪، ليصل في نهاية السنة المالية 2013/12 الى نحو 2621,8 مليون دينار، مقارنة بنحو 2512,1 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

3 - تراجع رصيد اجمالي حقوق المساهمين بما قيمته 221,7 مليون دينار ونسبته 4,9٪، ليصل في نهاية السنة المالية 2013/12 الى نحو 4340,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 4462,6 مليوناً في نهاية السنة المالية السابقة.

يذكر انه وفي إطار التنسيق مع هيئة اسواق المال في شأن المهام الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 11/9/2011، بشأن تحديد أطر التنسيق بين بنك الكويت المركزي وهيئة اسواق المال فيما يتعلق بالاسواق الخاصة بالوحدات الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي، وتتضمن هذه المذكرة جوانب التنسيق بشأن الوضع الرقابي فيما يخص شركات الاستثمار القائمة والترخيص للشركات الجديدة، وكذلك جوانب تنسيق الاعمال والاجراءات الرقابية على الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، كما تم تشكيل فريق عمل مشترك دائم بين بنك الكويت المركزي وهيئة اسواق المال مكلف بالتنسيق بشأن مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين، ولقد عقد الفريق ستة اجتماعات خلال السنة المالية 2013/2012، علماً بأنه، وبموجب القانون رقم 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة اسواق المال وتنظيم الاوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار، باستثناء نشاط التمويل، الى هيئة اسواق المال اعتباراً من 11/9/2011.

• زكي عثمان

بمشاركة 37 شركة محلية وخليجية وعربية

«إكسبوسيتي» تستعد لإطلاق «العقارات الكويتية»

بعض الشركات ستقدم منتجات الصكوك، وبعضها الآخر سيقدم منتجات عقارية وسياحية متنوعة، لافتاً الى ان مشاريع المعرض مخصصة ومعتمدة من وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت وجميع الجهات الرسمية ذات الصلة بالحدث. بينما أكد ذكري ان السوق الكويتي دائماً متعشش للمعرض العقارية المتميزة التي تقدم منتجات عقارية مناسبة لكل شرائح والتي تساهم في توفير المجدية سواء بالنسبة للمواطن العادي أو المستثمر الكبير، متمنياً لجميع زوار ومستثمري

العقارات الكويتية وفي دورته الحالية من المنظر أن يشارك فيه نحو 37 شركة عقارية نخوضه بمجموعة مشاريع جديدة ومميزة تطرح لأول مرة في السوق الكويتي وستساهم في استقطاب شريحة كبيرة لزوار المعرض، وتكرن ان مشاريع جديدة ستطرح اول مرة في الكويت، عمان، الإمارات، المدينة المنورة، مكة المكرمة، مصر، تركيا، إسبانيا، البوسنة، بريطانيا، ألمانيا، لبنان، الماديف، المغرب، جورجيا، كبرياء، البحرين، بلغاريا وأميركا وغيرها من الدول ستطرح في المعرض. من جانب آخر، لفت ذكري إلى ان إقامة معرض «العقارات الكويتية والدولية» في هذا التوقيت ستكون اختياراً مناسباً مميزاً للغاية كون ذلك التوقيت يعتبر من ضمن أفضل التوقيتات التي تفضلها الشركات العقارية والمستثمر الكويتي لشراء العقارات سواء العقارات المحلية أو الخليجية أو العالمية.

وقال ذكري ان المعرض سيشهد نخبة ممتازة من الشركات العقارية المحلية والخليجية وستقدم فرصاً ومنتجات عقارية متنوعة تتناسب مع ظروف المرحلة الحالية والتي تتطلب وجود أفضل الأسعار والمساحات والمشروعات بشكل عام، وذلك أن

أعلنت شركة «إكسبوسيتي» لتنظيم المعارض والمؤتمرات استعدادها لإطلاق معرضها العقاري السنوي الحدث العقاري الأبرز والأكبر بالكويت الذي تقوم على تنظيمه خلال الفترة من 30 من سبتمبر إلى 3 أكتوبر المقبل والذي سيقام في فندق الريجنسي بمشاركة ما يقارب 37 شركة محلية وخليجية وعربية ومشروعات كبيرة من مختلف دول الخليجية وسياحية. هذا وتستعد الشركة لإطلاق المعرض والذي استقطب لائطلاق المعرض والتي استقطبت مليون دينار، إلا أن جميع طلباتنا قويت بأن من طين وأن من عجين، وتأتي الأزمات تلو الأخرى لتظهر مشاشة السوق الكويتي وعدم تمتعه بأي خطوط دفاع مهينة وحرفية تحاول أن تحافظ على توازنه وخاصة في أيام الأزمات. وتتمثل أهمية وجود صانع سوق في البورصة في إيجاد توازن بين العرض والطلب، مما يحد من التقلبات الحادة وغير البررة لأسعار الأسهم، ويؤدي إلى استقرارها واقتربها من ثمنها العادل، الأمر الذي سيساهم في إعطاء المستثمرين ثقة في استثماراتهم في سوق الكويت للأوراق المالية، فضلاً عن ضمان استمرارية السوق في القيام بدوره وتحقيق أهدافه في خدمة الاقتصاد المحلي بشكل عام.

وأكد ذكري ان معرض

1160 نقطة خسرها المؤشر السعري من أعلى مستوى بلغه منها 900 نقطة الأسبوعين الماضيين

البورصة استوعبت أكثر من 90٪

من تداعيات الضربة المتوقعة لسورية



ظهرت نتائجها في النصف الأول من العام الحالي، كذلك أصبح لدى الشركات هامش كبير من الوقت لسداد التزاماتها المالية، بالإضافة الى هذا الأمر، فإن انخفاض القيم السوقية لأسهم هذه الشركات يجعلها أكثر جاذبية للشراء. ثالثاً: بالنظر الى العائد الثابت على الودائع والذي يُعد متواضعا جدا، فإن العائد السوقي يُعد أكثر جاذبية، فمع انتهاء حالة الذعر التي تسود أوساط المتداولين حالياً، فإن السوق سيشهد موجة من الشراء العشوائي أيضا في اتجاه معاكس لموجة البيع العشوائي التي شهدتها على مدى الأسبوعين الماضيين، وخلال آخر يومين من تداولات الأسبوع الماضي شهدت بعض الأسهم عمليات شراء جيدة لقناعة البعض من المتداولين بالأسعار التي وصلت لها هذه الأسهم والتي لم يتوقع أحد ان تصل إليها.

رابعاً: ندرة الفرص الاستثمارية في ظل حالة الضعف الحالية في المشاريع التنموية والتي بدورها تدفع بتغذية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومع الارتفاع في القطاع العقاري، فإن هناك ندرة في الفرص الاستثمارية والتي يحتاج أغلبها إلى رؤوس أموال متوسطة وكبيرة نسبياً، فإن البورصة تعد القناة الاستثمارية الأكثر جاذبية لاستيعاب أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة.

ورغم القناعة السائدة حالياً لدى أوساط المتداولين والمستثمرين بأن السوق وبتأثير أكثر جاذبية للشراء إلا انه سيظل خاضعاً لهاجس الضربة العسكرية المرتقبة لسورية، وكما طال انتظار هذه الضربة استمرت الضغوط على السوق الكويتي وعلى أسواق المنطقة، ولكن على أوساط المتداولين في السوق الكويتي عدم الجبالفة في ردة الفعل خاصة ان السوق استوعب اكثر من 90٪ من تداعيات أزمة توجيه ضربة عسكرية الى سورية.

يلاحظ ان الخسائر التي تكبدها السوق على مدى الأسبوعين الماضيين انحسرت بشكل رئيسي في أسهم الشركات الرخيصة وأغلب هذه الأسهم التي كانت مرهونة للبنوك تم بيعها على مراحل خلال فترات نشاط السوق والتي كان آخرها قيام البنك التجاري ببيع كمية من أسهم ميدان، وفي المقابل فإن أغلب أسهم البنوك والشركات النشطة التشغيلية في القطاعات الأخرى حافظت على مستويات أسعارها وبالتالي ضمانات هذه الأسهم لن تتأثر بالشكل الذي يخير القلق خاص ان أغلب أسهم البنوك حققت مكاسب سوقية معقولة منذ بداية العام إلا ان استمرار الوضع الراهن للسوق سيؤثر على الأسهم القيادية وبالتالي ستتناثر قيم الضمانات الخاصة بهذه الأسهم لدى البنوك، الأمر الذي سيدفعها لأن تأخذ المزيد من الخصومات وهذا سيظهر في النتائج المالية للبنوك في الربع الثالث من العام الحالي، فإذا استمر الوضع الراهن للسوق حتى نهاية الشهر الجاري، فإن البنوك ستزيد من حجم خصوماتها وبالتالي ستتحقق بعض البنوك معدلات نمو أبطأ في أرباحها مقارنة بالربع الثاني، فمع نهاية العام الماضي بلغ اجمالي الخصومات لجميع أنواعها والتي أخذتها البنوك منذ بداية الأزمة حوالي 2,5 مليار دينار، والتوقعات تشير الى انها ستصل مع نهاية العام

الحالي الى نحو 3 مليارات دينار في الوقت الذي كان التفاؤل يعترى الأوساط الاقتصادية بأن عام 2013 ستختصر فيه المخصصات بشكل ملحوظ. جاذبية السوق على الرغم من أجواء التوتر النفسي التي تسود أوساط المتداولين والمخاوف من استمرار الاتجاه النزولي للسوق بسبب الضربة العسكرية المرتقبة لسورية إلا ان الهبوط الحاد للسوق خلق فرصاً جيدة للشراء وجعل السوق أكثر جاذبية للأسباب التالية: أولاً: هبوط السوق بحوالي 900 نقطة على مدى الأسبوعين الماضيين أدى لتراجع العديد من الأسهم الرخيصة بنسب تراوحت بين 40 و 70٪، بل أن هناك أسهماً أسعارها وصلت للمستويات السعريّة التي انطلقت منها نحو الصعود، وبالتالي فإن تكلفة شراء هذه الأسهم أصبحت منخفضة إلا ان هناك العديد من المتداولين باتت السيولة المالية لديهم ضعيفة والبيض الآخر لديه سهم، لذلك فإن السوق يحتاج الى سيولة مالية جديدة. ثانياً: منذ بداية العام الحالي وحتى الآن قامت العديد من الشركات بإعادة هيكلته يونها مع الدائنين سواء كانوا بنوكاً ومؤسسات مالية محلية أو أجنبية، بالإضافة الى إعادة هيكله أصولها، الأمر الذي مكن العديد من الشركات من تحقيق أرباح

استمرار الاتجاه

النزولي للسوق

سيؤثر على النتائج

المالية في الربع

الثالث ويزيد من

مخصصات البنوك

التي يتوقع أن

تصل لـ 3 مليارات

دينار مع نهاية



العام

أغلب الشركات

الرخيصة تراجعت

أسعارها بنسب

تتراوح بين

40 و70٪ من

أعلى مستوياتها

السعريّة

أعاد التدهور الحاد لسوق الكويت للأوراق المالية على مدى الأسبوعين الماضيين إلى الأذهان ما حدث من هبوط في بداية الأزمة المالية العالمية مع الفارق الشديد حيث فقد المؤشر على مدى سنوات هذه الأزمة 9 آلاف نقطة وتراجعت القيمة السوقية للسوق بحوالي 34 مليار دينار من أعلى مستوى وصلت إليه قبل الأزمة، إلا أن سرعة الهبوط الحاد والمبالغ فيه للسوق أفقد المتداولين توازنهم خاصة ان الكثير منهم خسر بين 40 و 50٪ من المكاسب التي حققوها منذ بداية العام خلال الأسبوعين الماضيين مع الأخذ في عين الاعتبار حالة التذبذب النزولي التي كان يشهدها السوق على مدى الشهرين الماضيين والتي انحسرت بشكل رئيسي في أسهم الشركات الرخيصة التي تراجعت أسعارها بنسب تتراوح بين 40 و 70٪ من أعلى المستويات السعريّة التي بلغت منذ بداية العام خاصة في الأسبوعين الماضيين.

أسباب الهبوط وإيجابياته

بشكل مطلق نجد ان السوق تكبد خسائر من أعلى مستوى بلغه خلال العام الحالي تقدر بنحو 1160 نقطة منها حوالي 900 نقطة على مدى الأسبوعين الماضيين لحفاظ السوق على مكاسب محققة منذ بداية العام وحتى نهاية الأسبوع الماضي تقدر بنحو 1283,7 نقطة والتي تمثل نحو 21,6٪ وحوالي 90٪ من الخسائر التي تكبدها السوق الأسبوعين الماضيين انحسرت في أسهم الشركات الرخيصة وهو ما يجعل عملاً إيجابياً لهذه الأسهم التي تراجع أغلبها الى المستويات السعريّة التي بدأت منها موجة صعودها ما يجعلها جاذبة للشراء إلا ان المخاوف من توجيه ضربة عسكرية أميركية لسورية تدفع أوساط المتداولين لعدم الشراء والانتظار لما بعد الضربة على الرغم من ان هذه الضربة قد استوعب السوق تداعياتها قبل حدوثها.

ضمانات الأسهم

«أدولي للوساطة»: تراجع مستويات الدعم الفنية يكثف البيع

الماضي، مع تعرض معظم الأسهم القيادية إلى خسارة غالبية أرباحها التي حققها في أشهر. ولحظ ان سهم بنك وربة خالف اتجاهات مؤشرات السوق، بعد ان غلق في اولي جلسات تداوله على معدلات سعريّة غير متوقّعة قياساً لمعدل تداوله في سوق الجت، مدفوعاً بالتحرك النشط من مجاميع استثمارية، حيث جاءت معظم تداولات الاسهم في اول يوم تداول بسعر 325 فلساً، فيما لم تعكس معدلات عروض البيع منذ إدراجها في جلسة الثلاثاء الماضي وحتى اغلاقات تعاملات الخميس (أغسطس) استجابة تذكر من المساهمين.

الماضية هي الاشد تضرراً في تعاملات الاسبوعين الماضيين. ومن الواضح ان هذه الاحداث أشرت فزع المستثمرين القلقين بالفعل من ان ضربة عسكرية محتملة ضد سورية قد تفجر صراعا على نطاق واسع في المنطقة، ما قاد إلى مخاوف شديدة لدى المستثمرين من المشاركة في السوق، وتقدين نشاطهم مع وجود تحرك ضعيف على الأسهم التشغيلية المستقرة، التي شهدت عمليات التداول. وخسر السوق قرابة 11٪ منذ بداية الاسبوع الاخير من الشهر الماضي (أغسطس) وحتى نهاية تداولات الخميس

444,21 نقطة كما ارتفع «كويت 15» بواقع 8,2 نقاط مسجلاً مستوى 1042,12 نقطة. وأضافت الأسباب تقف وراء تراجع الاسبوعي ان هناك جملة من الاسباب تقف وراء تراجع الاسبوع الماضي التي تشكل اكثر من 10٪ من المؤشر، ليس أقلها ضبابية المشهد السياسي حثالاً سورية وحال الترقب والانتظار التي هيمنت على مجريات الحركة، خصوصاً بعدما أجرت إسرائيل اختياري صاروخياً مشتركاً مع الولايات المتحدة.

وكانت أسهم الشركات الصغيرة التي شهدت عمليات شراء مكثفة بهدف المضاربة في الاسابيع

للسوساطة ان المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية غلق خلال تعاملات نهاية الاسبوع على هبوط للجلسة العاشرة على التوالي، بعد ان سجل أدنى مستوياته في أربعة أشهر في جلسة الثلاثاء، فيما تراجعت مستويات الدعم الفنية في ظل كثافة عمليات البيع على الأسهم الصغيرة والمضاربة. وأغلق سوق الكويت لسلاورق المالية تعاملات الاسبوع الماضي على انخفاض في المؤشر السعري بواقع 49,86 نقطة ليصل الى مستوى 7217,69 نقطة بينما انهى المؤشر الوزني تداولته على ارتفاع بـ 2,7 نقطة ليبلغ

«بيان»: عدم وجود صانع سوق أثر سلباً على تداولات البورصة

يعد أكثر أسواق المنطقة حساسية للعوامل الخارجية، نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية التي يعمل فيها السوق، وتضائل الفرص الاستثمارية أمام شركات القطاع الخاص الذي يعاني بدوره من إهمال واضح منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، مما انعكس سلباً على أوضاع الشركات المدرجة في السوق. كما أن من أهم العوامل التي أثرت سلباً على تداولات البورصة عدم وجود صانع سوق يقوم بعمل توازن في الأسعار، وخاصة في مثل هذه الأزمات التي يمر بها السوق حالياً، ونحن في شركة «بيان للاستثمار» كنا من أول المتقدمين منذ أكثر من 5 سنوات بعدة طلبات بالسماح لنا بإنشاء صانع سوق برأسمال لا يقل عن 200

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انه وللأسبوع الثاني على التوالي يتعرض سوق الكويت للأوراق المالية لخسائر حادة على وقع استمرار موجة البيع القوية التي طالت أسهماً عديدة في مختلف القطاعات، ولاسيما قطاعي العقار والخدمات المالية اللذين كانا الأكثر تسجيلاً للخسائر بين قطاعات السوق المختلفة، إذ جاء ذلك نتيجة استمرار حالة القلق التي تنتاب الأوساط الاستثمارية، وتخوفاتهم من تداعيات الأوضاع السياسية غير المستقرة التي يمر بها العالم في الوقت الراهن.

وأوضح التقرير ان ذلك يأتي وسط حالة شبه عامة من العزوف عن الشراء، بالإضافة إلى ضعف ثقة المستثمرين في السوق المحلي الذي

يعد أكثر أسواق المنطقة حساسية للعوامل الخارجية، نتيجة ضعف البيئة الاستثمارية التي يعمل فيها السوق، وتضائل الفرص الاستثمارية أمام شركات القطاع الخاص الذي يعاني بدوره من إهمال واضح منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، مما انعكس سلباً على أوضاع الشركات المدرجة في السوق. كما أن من أهم العوامل التي أثرت سلباً على تداولات البورصة عدم وجود صانع سوق يقوم بعمل توازن في الأسعار، وخاصة في مثل هذه الأزمات التي يمر بها السوق حالياً، ونحن في شركة «بيان للاستثمار» كنا من أول المتقدمين منذ أكثر من 5 سنوات بعدة طلبات بالسماح لنا بإنشاء صانع سوق برأسمال لا يقل عن 200



إيهاب ذكري